دراساتٌ في تحقيقِ التُراثِ ومُصطلحاتهِ

بحثٌ نظريٌّ وعمليٌّ في التراثِ الإسلاميِّ

الأستاذ عصام محمد الصاري

الجامعة الأسمرية

إذا كان التراث الإسلامي قد دُوِّن وكُتب في القرون الماضية على نحوٍ قد يروق لأناس دون آخرين، فإنا وجدنا من المعاصرين من يقبل التراث ولا يقبل المعاصرة ،كما وجدنا من يرفض التراث رفضاً كاملاً من غير درايةٍ به ولا معرفةٍ ، والحق أن موقف القابلين له على إطلاقه خيرٌ من موقف الرافضين ، لأن هذا الأخير لا َيْنشأ عنده فقهٌ من غير التراث الإسلامي ؛ ولأن الحاضر إنما نشأ فقهُه في حقل التراث ، وقد يكون سببُ رفض التعامل مع التراث هو أنه كتب في معظمه بلغةٍ مركزةٍ ومشفَّرةٍ لأسبابٍ كثيرةٍ ؛ أهمها : الإيجاز والاختصار ،واختلاف المنظومة الكلية التي كان يعيشها أولئك السلف مع منظومة حياتنا اليوم .

وإن هذا البحث لينصَبُّ على الوسائل الدالة إلى حلِ رموز التراث والكشف عن مصطلحاته الفقهية الغامضة، وقد عنِيت فيه بالمذهب المالكي على جهة الخصوص ، وجعلتُه عوناً لي ولمن شاء فهمَ شيءٍ من

التراث على الوجه الصحيح .

وإن مما ألحَّ عليَّ في كتابة هذا البحث عواملَ عـدة ، منهـا : مـا لمستُه مـن خلـطٍ كبيرٍ وأغلاطٍ جسيمةٍ وقعت لكثيرٍ ممن ينتحل حرفة التحقيق ، لأنهـا صـارت حرفـة مـن لا حِرفة له ، بعد أن كانت مهنة كِبارِ العلماء مـن أهـل العربيـة وغيرهـم ، وأهـم أسـبابِ ذلك الخلط ـ فيما أرى ـ هو الجهلُ بالمصطلحات التي كُتب بهـا هـذا الـتراثُ ، والجهـلُ بمناهج أهله في التفكير والتأليف ، فنشأت من ذلك الجهلِ فجوةٌ عميقـةٌ وهـوَّةٌ متسـعةٌ ، حالت بيننا وبين الاتصال بأسلافنا الأماجد ، وأصبح الكـثيرُ منـا لا يُحسـن فهـمَ الـتراث ، وإن حاول التعامل معـه . كمـا أن مـن أسـباب هـذا الخلـط : طبـعَ المخطوطـات وكتـبِ التراث ونشرَها بقصد التجارة المحضة ولو محرفةً أو مصحَّفةً .

وأعني بالتراث الإسلامي ذلك الموروثَ من نتاج عقـول المسـلمين عـبر العصـور السالفة ، في جميع فروع المعرفة من غير تحديد بزمان معين [1] .

وأما عن السبب الداعي إلى نشأة علـم التحقيـق ، وعـن مـدى الحاجـة إليـه ، فهـو وقوع الدس والادعاء في مؤلفات بعـض العلمـاء لتشـويهها وفقـد الثقـة بهـا ، وكـذا نسـبة المصنفات إلى غير مصنفيها لإحلالها محل الثقـة والاحتجـاج بهـا ، وترغيـب النـاس في قراءتها . فنشأ علم التحقيق إذاً للرد علـى مكايـد الكائـدين ومكـر المـاكرين ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ﴾ [الأنفـــال: 37] . فمهمة علم التحقيق الأُولى هي أن يحفظَ لنا ماضيَ الأمـة الإسـلامية أوثـقَ حفـظٍ ، وبتعبيرٍ صادقٍ صحيحٍ من غير تبديلٍ أو تحريفٍ ؛ لأنه لا اعتدادَ بأمةٍ جهلـت تاريخهـا أو تركته عرضةً للتحريف أو النسيان .

وهذا الكلام لا يرمي إلى شيءٍ من الطعـن في العلمـاء ؛ لأن الأصـل في نقـولاتهم وحكاياتهم هو الصدق والسلامة ؛ لابتناء النقل على الأمانة ، وهـم أهـلٌ لـذلك مـن غـير شكٍّ ، قـال تعـالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فـاطـر: 28] كمـا أن العلمـاء ورثـة الأنبياء فوجب اتصافهم بذلك [2] .

---

(1) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ، للدكتور رمضان عبـد التـواب . مطبعـة المـدني بمصـر الطبعـة الأولى 1406 هـ ـ1985م ص8 .

2) ذكر هذا الأصل الفقيه الشيخ أحمد زروق الفاسي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه القـيم قواعـد التصـوف القاعـدة الثامنـة والثلاثون ، ص22 . صححه وعلق عليه محمد زهري النجار ، نشـر : مكتبـة الكليـات الأزهريـة ، القـاهرة ، الطبعـة

ولقد تعرض التراث الإسلامي على مر العصور للتحريف والإتلاف ، وذلك لأسبابٍ متعددةٍ منها : تعرُّضُ بلادِ الإسلام لهجمات الأعداء بين الحين والآخر ، كما وقع في غَرناطةَ حين غار عليها الأسبانُ في القرن التاسع الهجري ، وأحرقوا آلاف الكتب والدواوين الإسلامية والعربية ، وكما وقع في العراق من غزو المغول الحاقدين لها ، حيث أُلقيت آلافُ الكتبِ والمكتبات ـ التي كانت تزخر بها تلك البلاد ـ في الأنهار ، حتى قيل إن نهر دجلة قد تغير لونه من كثرة ما أُلقي فيه من الكتب [1] .

ومن أسباب ضياع التراث أيضاً : نشأة العصبية للعقائد والمذاهب الفقهية ، كما حدث بين أهل السنة والمعتزلة من خلافاتٍ خلال القرن الرابع الهجري في المشرق الإسلامي ، بالرغم من أن الخلاف في معظمه يؤول إلى اللفظ ، وكما وقع للمالكية من قِبل الأغالبة الحنفية والفاطميين الشيعة في تونس ، والموحِّدين الظاهرية في المغرب الأقصى ، الذين أحرقوا من مصنفات المذهب المالكي الشيء الكثير [2] . ومن أسباب ضياع التراث أيضاً : عدم العناية بنسخه في الأزمنة اللاحقة لزمن تأليفه ، مما أسهم في ضياعه بسببِ ما أصابه من آفاتٍ طبَعيةٍ أو بشرية .

وأما علاقة التراث بعلم المصطلح ، فله به اتصالٌ وثيقٌ وعلاقةٌ وطيدةٌ ، كعلاقة الابن بأبيه ؛ حيث إن التراث لا يمكن فهمه من غير إدراك مصطلحاته ، كما أن الابن لا وجود له من غير أبٍ ، فتبيين أمر المصطلح شيءٌ ضروريٌ لفهم التراث ، ونرى اليوم ـ بحمد الله ـ نهضةً علميةً نحو الاعتناء بعلم المصطلح في شتى العلوم ، وذلك هو السبيل إلى فهمها وتطورها .

كيفية نسبة المخطوط إلى مؤلِّفِه

يجب على المحقق الذي يريد أن يحقق مخطوطاً من كتب التراث أن ينهج خطوتين لا غنىً له عنهما ، ولا يكتفي بما ورد على المخطوط من كونه تأليفَ فلانٍ ؛ إذ كم نُسب مخطوطٌ إلى غير مؤلِّفه بسبب الاعتماد على مثل ذلك :

الثالثة 1409هـ ـ 1989م .

(1) تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات ، للدكتورأكرم ضياء العمري ، الطبعة الثانية . دار طيبة بالرياض 1412 هـ ـ 1992م ص6 بتصرف .

(2)انظر في ذلك : الدكتور عمر الجيدي مباحث في المذهب المالكي بالمغرب مطبعة المعارف الجديدة ـ الرباط ، الطبعة الأولى 1993م . ص 41 ـ 43 .

الخُطوة الأولى : وجوب إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلِّف المراد تحقيق كتابه ، بالعنوان نفسه أو القريب منه ، فيُثبت أن لهذا المؤلِّف كتاباً في فن الفقه أو الأصول ، عنوانه كذا ، وهذا يُمكن الوصول إليه عن طريق الرجوع إلى الكتب التي عُنِيتْ بذكر المؤلفات ونسبتها إلى أصحابها ومؤلفيها . وعدم العثور على الكتاب لا يدل على عدم وجوده .

فإذا أراد باحثٌ أن يحقق كتاباً مخطوطاً وَجَد مكتوباً على غلافه أو الورقةِ الأولى منه عنواناً كالمستصفى مثلاً واسمَ مؤلفه الغزالي فإن عليه أن يُثبت الصلة بين العنوان والمؤلِّف أي المستصفى والغزالي .

وقد جمعتُ كثيراً من تلك الكتب التي عُنِيَتْ بذكر المؤلِّفين ومصنفاتهم بقدر المستطاع فيما يأتي ، وهي في مناهج تأليفها متنوعةٌ ، فمنها ما كان شاملاً لمختلِف العصور والبلدان ، وذلك مثل :

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجِّي خليفة .

إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون ، لإسماعيل باشا البغدادي .

هدية العارفين في أسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين ، لإسماعيل باشا البغدادي .

الأعلام ، قاموس تراجِم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعرِبين والمستشرِقين ، لخير الدين الزِّركلِي .

معجم المؤلفين ، تراجِم مصنِّفي الكتب العربية ، لعمر رضا كحّالة .

تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان .

تاريخ التراث العربي ، لفؤاد سزكين .

شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب ، لابن العماد الحنبلي .

دُرَّة الحِجال في أسماء الرجال ، لابن القاضي .

ومنها ما كان شاملاً لمختلِف البقاع والفنون ، لكنه خاصٌّ ببعض القرون ، وذلك مثل :

البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع ، لمحمد بن علي الشوكاني .

الدرر الكامنة بأعيان المئة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني .

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوي .

الكواكب السائرة في الأعيان المئة العاشرة ، لنجم الدين الغَزِّي .

خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، للمُحِبِّي .

نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني ، لمحمد بن الطيب القادري الفاسي

التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعِبَر من أخبار وأعيان المئة الحاديةَ والثانيةَ عشر ، لمحمد بن الطيب القادري .

سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، للمرادي .

ومنها ما كان شاملاً لجميع العصور ، لكنه خاصٌّ ببعض البلدان ، وذلك مثل :

معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان ، لعبد الرحمن الدبّاغ .

تكميل الصلحاء والأعيان لمعالم الإيمان في أولياء القيروان ، لمحمد الكِنانى

الحلل السندسية في الأخبار التونسية ، لمحمد الوزير السَّرَّاج .

تراجم المؤلفين التونسيين ، لمحمد محفوظ .

الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس ، لمحمد بن عيشون .

سَلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أُقبر من العلماء والصلحاء بفاس ، لمحمد بن جعفر الكَتاني .

بُغية الملتمِس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، لأحمد بن يحيى الضَّبِّي .

نفحات النسرين والريحان في مَن كان بطرابلسَ من الأعيان ، لأحمد النائب الأنصاري .

المنهل العَذب في تاريخ طرابلس الغرب ، لأحمد النائب الأنصاري .

دليل المؤلفين الليبيين ، وزارة الإعلام والثقافة .

أعلام ليبيا ، للطاهر الزاوي .

البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلِمْسان ، لابن مريم التلِمْساني .

أعلام الجزائر ، لعادل نُويهض .

ومنها ما كان خاصًا ببعض البلدان في بعض القرون ، وذلك مثل :

عنـوان الدرايـة في مَـن عـرف مِـن العلمـاء في المئـة السـابعة بِبجايـة ، لأحمـد الغَبريني .

دَوحة الناشر لمجالس مَن كان بالمغرب من مشايخ القـرن العاشـر ، لمحمـد بـن عسكر .

ومنهـا مـا كـان خاصًـا بطائفـة مـن العلمـاء كالفقهـاء ، فممـا اخـتص بـذكر فقهـاء المالكيـة ومصنفاتهم ما يأتي :

ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مـذهب مالـك ، للقاضـي عيـاض اليحصبي .

الديباج المُذْهَب في معرفة علماء أعيان المَذهب ، لإبراهيم بن فرحون .

توشيح الديباج ، لبدر الدين القرافي .

نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، لأحمد بابا التُنبُكتي .

الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ، لمحمد الحجْوي الفاسي .

اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة ، لمحمد البشير ظافر الأزهري .

شجرةُ النورِ الزكيةُ ، لمحمد محمد مخلوف .

وهذه المؤلفات جميعها مطبوعٌ ومتداولٌ .

كما أن مما يعين على إثبات نسبة المخطـوط إلى مؤلفـه ، الاعتمـادَ علـى روايـة الأسانيد والأثبات ، التي فيها تنتهـي نسـبة المصـنفات إلى أصـحابها ، وقـد كُتـب وجمـع كثير منها فيما مضى من قِبل العلماء ، كمـا صـنع العلامـة الشـوكاني في كتابـه « إتحـاف الأكـابر بأسـانيد الـدفاتر » وكمـا فعـل عبـد الحـي الكَتـاني في كتابـه « فهـرس الفهـارس والأثبات » والعلامـة محمـد الأمـير [الكـبير] في ثَبَتـه القـيِّم والمعـروف ، والشـيخ صـالح الفُلاَّنـي المـالكي في كتابـه « قطـف الثمـر في رفـع أسـانيد المصـنفات في الفنـون والأثر » وجميعها مطبوعٌ ومتداولٌ ، فهي رفعٌ للأثبات والأسانيد في العلـوم المختلفـة إلى المصـنفات وأصـحابها ، ككتـب التفسـير والحـديث والفقـه والأصـول واللغـة والمنطـق

والبلاغة وغير ذلك .

هذا فيما إذا لم تشتهر نسبة الكتاب إلى مؤلفه وتتواتر ، أما إذا اشتهرت فإن سرد الأثبات إليها حينئذٍ يذكر بقصد الحفاظ على سلسة الإسناد ، والتبرك بأهل العلم والسلف ، لا بقصد إثبات نسبتها إليهم ، ولذا يرى الإمامان القرافيُّ وابنُ حجرٍ ـ رحمهما الله تعالى ـ أن شهرة الكتاب المحقَّق تُغني عن طلب الإسناد إلى مؤلِّفه ، فمختصر خليلٍ مثلاً في الفقه المالكي لا يختلف في نسبته إليه اثنان من الباحثين ؛ لأنه في الأصل روايةً جماعةٍ عن جماعةٍ ، وجيلٍ عن جيلٍ ، يستحيل في العادة تواطؤهم على التحريف أو الكذب [1] .

فإذا وُجد مؤلَّفٌ غريبُ النسبة أو مجهولُها إلى صاحبه ، فذهب كثيرٌ من العلماء إلى عدم صحة الاعتماد عليه ؛ لأنه نقلٌ لدينِ الله تعالى ، فيجب الاحتياط في نقله والتأكد من ثبوته ، قال الإمام القرافي ـ رحمه الله تعالى ـ : [وعلى هذا تحرم الفتوى من الكتب الغريبة التي لم تشتهر ، حتى تتضافر عليها الخواطر ويُعلمَ صحة ما فيها ، وكذلك الكتب الحديثة التصنيف إذا لم يشتهر عَزْوُ ما فيها من النقول إلى الكتب المشهورة ، أو يُعلمْ أن مصنِّفها كان يعتمد هذا النوع من الصحة ، وهو موثوق بعدالته ، وكذلك حواشي الكتب تَحرم الفتوى بها لعدم صحتها والوثوق بها] [2] . ولكن قيَّد العلاّمة ابن هارون ـ رحمه الله ـ تحريمَ نقلِ الفتاوى عن الحواشي والكتب بما إذا كانت غريبة النقل أو كان قائلها مجهولاً ، أما إذا وُجدت أصولها في أمهات الكتب ، أو بخط من يوثق به ، فلا فرق حينئذٍ بينها وبين سائر التصانيف [3] .

ولم يقيد ابن هارون ـ رحمه الله ـ ما جاء في الحواشي من ادعاءاتٍ لأصحابها ؛ لأن الادعاء دليله في مضمونه ، فما لم يكن صحيحاً في نفسه لم يُؤخذ به ؛ ولذا قال العلامة علي قصّارة ـ رحمه الله ـ : [القاعدة أن ما كان معقولاً فبرهانه في نفسه ، وشاهده

(1) ابن حجرٍ : النكت على كتاب ابن الصلاح ، تحقيق ودراسة الدكتور ربيع بن هادي عُمير ـ دار الراية ، الرياض ، الطبعة الثانية ، 1408هـ ـ 1988م . 1 . 271 . والقرافي : « الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام» اعتنى به الشيخ المحقق عبد الفتاح أبوغدة ـ رحمه الله ـ طبع دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1416هـ ـ 1995م . 244 .

(2) « الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام» المرجع السابق . 244 ـ 245 .

(3) الهلالي : أحمد بن عبد العزيز السجلماسي ، « نور البصر على خطبة المختصر » طبعةٌ حجَريةٌ بفاس ـ 1309هـ . 159 .

معه ، لا يُحتاج لمعرفة قائله ، إلا من حيث كونُ ذلك كمالاً فيه ، والمنقول موكولٌ لأمانة ناقله ، فلزم البحث عن حاله ؛ لأن من اعتمد على من لا يُعرف حاله كان كالباني على غير أساسٍ ، وما تركب من معقولٍ ومنقولٍ ، كالفقه والنحو ، غُلِّبتْ فيه شائبة النقل] (1) .

ولهذا حذَّر العلماء من مؤلفاتٍ لم تصحَّ نسبتها إلى أصحابها ، وذلك ككتاب الأجوبة المنسوب لابن سحنون ، وأحكام ابن الزيات ، والتقريب والتبيين ، الموضوع لابن أبي زيدٍ القيرواني ، وأجوبة القرويين ، وكتاب « الدلائل والأضداد » المعزوّ لأبي عمران . كما حذَّروا من الاعتماد على تقاييد الجزولي ، ويوسف بن عمر ، وما في معناها إذا وجد فيها ما يخالف نصوصَ المذهب أو قواعدَه ؛ لأنها ليست من تأليفهم ، بل هي من تقييدات الطلبة زمن الإقراء (2) .

الخطوة الثانية التي تقتضي من المحقق سلوكها في نسبة المخطوط إلى صاحبه : هي إثبات أن المخطوط المنسوب في كتب التراجِم لمؤلَّفٍ ما هو نفسه الذي بين يدي المحقق ، وهذا يثبت عن طريق تعدد نسخ المخطوط ، ومقابلة بعضها ببعض ، وهو موضوع عُني به أسلافنا من قبل ، حيث ذكر الإمام النووي في التقريب أنه لَو قابل النسخة بأصلٍ آخرَ معتمَدٍ محقَّق أجزأه ، ويرى ابن الصلاح وجوب تصحيح الأصل بمجموعةٍ منَ الأصول ، والاعتماد على ما اتفقت عليه (3) .

ولا يخفى ما في رأي ابن الصلاح ـ رحمه الله تعالى ـ من التشدد ؛ لأن ذلك قد لا يتوفر لكثيرٍ من المؤلفات والروايات ، وإن كان مبعثُ كلامه هو البعد عن مواطن التحريف والخطأ قدر الإمكان ، وأما رأي النووي ـ رحمه الله ـ وهو رأي الجمهور أيضاً ، فرأيٌ وسطٌ ، لا إفراطَ فيه ولا تفريط ، لاسيما إذا كانت النسخة الأصلية سليمةً وصحيحةً ، والتعبير بالإجزاء في مقابلة النسخة بأصلٍ واحدٍ لا ينفي استحباب ما أوجبه ابن الصلاح من تعددها إن وُجد . والله أعلم .

(1) حاشيةٌ على شرح بنّاني للسلّم المُرَونق ، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ، بمصر . 1318هـ . 20 .

(2) زروق : أحمد زروق الفاسي ، شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، طبع المطبعة الجمالية . 1332هـ . ج1 ص4 . وقال : (سمعتُ أن بعض الشيوخ أفتى بأن من أفتى من التقاييد يؤدب . والله أعلم) .

(3) النووي : يحيى بن شرف ، « التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير » مطبوعٌ مع شرحه تدريب الراوي للإمام السيوطي ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، الطبعة الثانية . 1392ه ـ 1972م . نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة . 2 . 94 .

ولا يقول قائلٌ إنَّ مقابلة الأصل بنسخةٍ واحدةٍ لا يفيد اليقين في صحة الرواية أو الكتاب فلا يصح الاعتماد عليه ؛ لأن أصل الرواية إذا اتفق مع النسخة المقابل بها أفاد الظن ، وهو ترجيح أحد الأمرين على الآخر ، والعمل بالراجح ـ ولو ظناً ـ أصلٌ من أصول الشريعة ، بنيت عليه غالب أحكامها ، كما في العمل بالقرائن ، وإثبات العلل الشرعية ، وغير ذلك ، ومن قال إنه لا يجوز الأخذ بغير اليقين شرعاً ؟ ! وإنما وجب العمل باليقين في إثبات الحدود ونحوها .

أهمية شرح الغريب من الألفاظ في اللغة والاصطلاح وكيفية شرحه ، وأهم المصادر في ذلك :

إن من أهم ما يتطلبه تحقيق نص المخطوط ويقتضيه شرحُ الألفاظ الغريبة والمصطلحات المبهمة في اللغة والاصطلاح ، أي في اللغة التي كتب بها ذلك المخطوط ، وفي اصطلاح أهل الفن الذي كتب فيه ، مع مزيد الاعتناء بتطوُّر معاني تلك الألفاظ في اللغة إن وجد ، كما في تطور معاني لفظ « الحائط » مثلاً ، فهو عند علماء السلف إذا أُطلق كان معناه البستان ، وعند المتأخرين معناه الجِدار ، فلو فسر أحدٌ هذا اللفظ عند المتقدمين بما هو عند المتأخرين لوقع في خطأٍ فادحٍ ، وكذا العكس .

كما يجب الاعتناء بالألفاظ الاصطلاحية التي لها معان تختلف عن معانيها في اللغة ؛ وذلك ليظهر للقارئ والمُطالع ما بين اللغة والاصطلاح مِن تخصيص المعنى أو تقييده ، ونحو ذلك ، فيُعرفَ الفرقُ بين المعنيين ، ويأمنَ المحقق عدمَ الوقوعِ في الخطأ في فهم النص .

ولا يخفى ما في الاعتناء بشرح الغريب في اللغة والاصطلاح وإيضاح تطور معانيهما من أهميةٍ بالغةٍ ، تستلزم من الباحثين مزيدَ التأكيد عليها والسيرِ في منوالها ؛ لأن كثيراً من الخلافات العلمية مرجعها إلى الخلاف في اللفظ ، فإذا حُررت الألفاظ واستعملت في معانيها المصطلح عليها اختفت تلك الخلافات .

ومعرفة معنى الغريب في أي لغةٍ يكون بالرجوع إلى أصولها التي انبثقت منها ، والتي حوتها المعاجم اللغوية ، فيرجع المحقق للألفاظ العربية إلى المعاجم الآتية :

1 ـ تهذيب اللغة ، للأزهري .

2 ـ العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي [1] .

3 ـ الصِّحاح ، للجوهري .

4 ـ جمهرة اللغة ، لابن دُريد .

5 ـ لسان العرب ، لابن منظورٍ الإفريقي .

6 ـ مقاييس اللغة ، لأحمد بن فارس .

7 ـ القاموس المحيط ، للفيروزأبادي .

8 ـ تاج العروس ، للزَّبيدي .

9 ـ المصباح المُنير ، للفيومي .

10 ـ مختار الصحاح ، لأبي بكر الرازي .

11 ـ مفردات القرآن ، للراغب الأصفهاني .

12 ـ أساس البلاغة ، للزمخشري .

13 ـ ترتيب القاموس ، للطاهر الزاوي .

14 ـ المعجم الوسيط ، والمعجم الوجيز ، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة .

كما ينبغي على المحقق لنص المخطوط أن يعتني بضبط مشكل الألفاظ اللغوية بالحركات ، أو بالحروف إذا اقتضى الأمر ذلك ، ليستبين النطق الصحيح ، ويندفع الإيهام والإبهام ، فيضبط أحياناً آخِر المفردات لبيان محلها الإعرابي ، وتارةً يضبط أوائلها وأوساطها لبيان أصولها وتصريفاتها ، ولتصحيح الأخطاء الشائعة في كتاباتٍ كثيرٍ من المعاصرين ، وهو عملٌ جليل القدر ، عظيم النفع والخطر .

(1) كتاب العين المنسوب للخليل شكَّك في نسبته إليه بعض العلماء ، وهو جديرٌ بالبحث لاسيما وأن من شكك في ذلك هم من المتقدمين ، مثل : أبويعلي القالي ، واحتجَّ على ذلك بعدم نقل تلاميذ الخليل كتابه عنه ، كالنظِر بن شُمَيل ، وأبي الحسن الأخفش ، ولو صح أن العين للخليل لعمد الأصمعي واليزيدي وابن الأعرابي ، ومن جاء بعدهم ، كأبي حاتم وأبي عُبيد وابن السِّكيت ، إلى تزيين كتبهم بالحكاية عنه ، وما عُلم أن أحداً منهم نقل في كتابه عن الخليل حرفاً من اللغة . كما احتج ابن جِنّي وثعلب على عدم نسبة الكتاب للخليل باختلاف نسخه ، واضطراب رواياته ، وما فيه من حكاياتٍ عن المتأخرين . انظر : إبراهيم أنيس ـ دلالة الألفاظ ، الطبعة الرابعة . 1980م . نشر مكتبة الأنجلو المصرية . 234 ـ 235 .

ولمعرفة معاني الألفاظ الاصطلاحية في الفقه الإسلامي ينبغي الرجوع إلى الكتب المتخصصة في ذلك ، ومنها ما يأتي :

1 ـ غُرر المقالة في شرح غريب الرسالة ، لابن حمامة الزناتي المالكي .

2 ـ النظم المستعذب في شرح غريب المهذب ، لابن بطّال الركبي الشافعي .

3 ـ شرح حدود ابن عرفة الفقهية ، للرصّاع المالكي .

4 ـ التوقيف على مهمات التعريف ، لعبد الرؤوف المُناوي .

5 ـ الزاهر في شرح غريب ألفاظ الشافعي ، للأزهري .

6 ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، للفيومي .

7 ـ طَلِبة الطَّلبة في الاصطلاحات الفقهية ، لأبي حفص عمرالنسفي الحنفي .

8 ـ الحدود والأحكام الفقهية ، للبسطامي الحنفي .

9 ـ أنيس الفقهاء ، للقُونَوي الحنفي .

10 ـ الكليات ، لأبي البقاء الكَفَوي .

11 ـ المُطلِع على أبواب المُقنع ، للبعلي الحنبلي .

12 ـ كشاف اصطلاحات الفنون ، للتَهانوي الحنفي .

13 ـ القاموس الفقهي ، لسعدي أبو جيب .

14 ـ معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء ، لنزيه حمّاد .

وينبغي الإشارة إلى مسألة مهمة ، وهي أنه يجب على كل محقق للتراث أو دارسٍ له ، أن يَرجع في تفهم مصطلحات المؤلَّف المراد تحقيقه إلى كتب المذهب المنسوب إليه هذا الكتاب ، حتى لا يقع المحقق في تباين المفاهيم وتعارضها ، واضطراب الدلالات وتناقضها ؛ لأن كل مذهبٍ له بعض اصطلاحاتٍ خاصةٌ به .

كيفية ضبط الأعلام والألقاب والأنساب والبلدان

إن مما ينبغي على محقق كتب التراث مزيدُ الاعتناء به : رفعَ كلِ اشتباهٍ واردٍ في النص المحقق ، وذلك ليؤتي النص ثماره المرجوَّة منه ، وليوفر المحققُ الجهدَ والوقتَ على الباحثين والدارسين ، بأن يقوم كل واحدٍ منهم بذلك العمل على حدةٍ ، مع أنه أولى

به منهم بالنص المحقق غالباً ، لصلته الوثيقة به بما يحققه .

فعليه أن يضبط الأسماء والكنى والألقابَ والأنسابَ والقبائلَ والمواضعَ والبلدانَ ، بما يرفع اللَّبسَ ويدفع اللحن ، ولا يحتج بقول بعضهم « لا لحنَ في الأعلام » بقدر المستطاع ؛ لأن من شأن ذلك أن يَصرف عن البحث والتحصيل . ثم بعد ضبط ما ذُكر عليه أن يترجِم للمبهَم من ذلك والمغمور ، ويكُفَّ عن ترجَمة المعروف والمشهور ، كما لا يضبط ما لا يقع في قراءته التباسٌ .

وإليك هذه الأمثلةَ على كيفية ضبط الأعلام من الفقهاء ، وقد خصَّصتُه للمالكية منهم ؛ لما لي من صلةٍ وثيقةٍ بهم ، وحرَصتُ على أن يكون الضبط بالحركات والحروف ؛ لإتمام الفائدة :

- الإِبِّياني ـ بكسر الهمزة والباء الموحَّدة المشدَّدة .
- مُطَرِّف ـ بضم الميم وفتح الطاء وكسر الراء المشددة .
- الصَّقَلي ـ بفتح الصاد المشددة والقاف .
- ابن المَوَّاز ـ بفتح الميم وتشديد الواو . ولا يقول المفتوحة ؛ لأن الألِف يشير إليها .
- ابن القاسم العُتَقي ـ بضم العين المُهمَلة وفتح المثناة الفوقية .
- ابن الماجِشُون ـ مثلَّث الجيم وبضم الشين المعجمة .
- ابن أبي زمَنِين ـ بفتح الميم وكسرِ النون الأُولى .
- الخَرَشي ـ بفتح الخاء والراء ؛ لأن أصله الخَراشي كالنواوي فيحذفون الألف .
- ابن القُرْطي ـ بضم القاف وسكون الراء وكسر الطاء المهملة .
- الوَقَار ـ بفتح الواو والقاف المخففة .
- اللخمي الرَّبَعي ـ بفتح الراء المهملة والباء الموحدة .
- الطُخَيخي ـ بضم الطاء المهملة وفتح الخاء المعجمة . ولا يقول الطاء المشددة ؛ لأن ذلك لازمٌ لها بمجرد وقوعها بعد الألف واللام فلا تحتاج إلى ضبطٍ أو تنبيهٍ .

- ابن عرفة الوَرْغَمِّي ـ بفتح الغين المعجمة وكسر الميم المشددة .
- ابن المعذَّل ـ بفتح الذال المعجمة المشددة .
- الطُّرطُوشي ـ بضم الطاءين المهملتين .
- سحنون ـ بفتح السين وضمها .
- المَشذَّالي ـ بفتح الميم والشين المعجمة والذال المعجمة المشددة .
- التُّجَيبي ـ بضم المثناة الفوقية وفتح الجيم . أو بفتح التاء وكسر الجيم .
- المازِري ـ بفتح الزاي وكسرها .
- أحمد اللمَطي ـ بفتح اللام والميم .
- البَراذِعي ـ بفتح الباء الموحدة وكسر الذال المعجمة .
- المُتَيْطِي ـ بضم الميم وفتح المثناة الفوقية وسكون المثناة التحتية .
- ابن فرحون اليَعمَري ـ بفتح المثناة التحتية وسكون العين المهملة وفتح الميم .
- المَقَّري ـ بفتح الميم والقاف المشددة المفتوحة ، وقد تخفف .
- المَوّاق ـ بفتح الميم بعدها واوٌ مشددة .
- الكَتّاني ـ بفتح الكاف ، نسبةً للكَتان .

وغير ذلك من الأسماء والألقاب والبلدان التي عُني بتحقيقها أسلافنا الأماجد ، في كتب التراجِم والتاريخ والفهارس وغيرِها ، حتى لا ينسب واحدٌ إلى غير بلده أو محل هجرته ومستقره ، ففرقوا بين [مَدغَرة] سجلماسة ، وبين [مَطْغرة] تازا ، و [مَطْغرة] تِلِمْسان ، بأن الأُولى بدالٍ مهملةٍ ، والأُخريَين بطاءٍ مهملةٍ [1] .

وعلى المحقق أن يحذر تمام الحذر من الجزم بنسبة أحد الأعلام إلى المتشابه من البلدان ، فإذا قيل في أحد : المَطْغري أو من مَطْغرة لزم التأني وعدم الجزم بنسبته إلى أحد الموضعين ، إلا بعد دليلٍ قاطعٍ على ذلك ، وهذا موضعٌ زلت فيه أقدام كثيرٍ من السالفين والمعاصرين .

(1) الهِلالي : نور البصر . مرجع سابق . 12 . وقد نقله عن الفقيه أحمد المَنجور في فهرسه .

وقد وُجدت على مر العصور مؤلَّفاتٌ كثيرةٌ عُنِيتْ بضبط الأعلام والأنساب والبلدان المشتبهة ، سميت فيما بعدُ بكتب « المشتبه » وهي في غاية الأهمية بالنسبة للباحثين والمحققين للتراث ، وهذه جملةٌ منها :

ـ التنبيه على حدوث التصحيف والتحريف ـ لحمزة الأصفهاني .

ـ مشتبِه النسبة ـ لعبد الغني الأزدي .

ـ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ـ لأحمد العسكري .

ـ المؤتلِف والمختلِف ـ لعلي الدارقطني .

ـ تلخيص متشابه الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم ـ للخطيب البغدادي .

ـ مختلِف القبائل ومؤتلِفها ـ لمحمد بن حبيب البغدادي .

ـ تقييد المهمَل وتمييز المشكِل ـ لأبي علي الجيَّاني .

ـ الإكمال ـ لابن ماكولا . وقد استوعب فيه جُل المصادر السابقة ، ولا يستغني عنه معنيٌّ بالتراث .

ـ إكمال الإكمال ـ لأبي بكر بن نُقطة .

ـ تكملة إكمال الإكمال ـ لأبي حامد المحمودي المعروف بابن الصابوني .

ـ المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم ـ للذهبي . وهو كتابٌ حافلٌ مرتَّبٌ على حروف المعجم ، إلا أن مؤلفه ضبطه بالحركات إلا نادراً فكان يضبط بالحروف ، مما عرّضه ـ على توالي النُّساخ ـ للتحريف والتصحيف .

ـ توضيح المشتبه ـ لابن ناصر الدين الدمشقي . وهو من أحسن ما كتب في هذا الفن على الإطلاق ، أكمل به كتاب المشتبه للذهبي ، فضبطه بالحروف ضبطاً متقَناً ، وشرح ما رأى أنه شديد الاختصار ، وتعقب الذهبي في عدة مواضعَ تعقيباتٍ مهمةٍ ، دلّت على سَعة اطلاعه ، وطول باعه ، فناهيك به من كتابٍ .

ـ تبصير المنتبِه بتحرير المشتبِه ـ لابن حجر العسقلاني . حرَّر فيه كتاب الذهبي أيضاً ، تحريراً قيِّماً ، لكنه دون كتاب ابن ناصرٍ السابق .

كما ينبغي للمحقق ألا يُغفل النظر في المصادر الآتية :

- معجم البلدان ـ لياقوت الحموي .
- مراصد الاطلاع ـ لابن عبد الحق البغدادي .
- الأنساب ـ للسمعاني .
- لباب الأنساب ـ لابن الأثير الجزري .
- وفيات الأعيان ـ لابن خلِّكان . مفيدٌ في بعض المواضع [1] .

كيفية تبيين الرموز والمُختَزَل من الأعلام والمؤلفات :

أعني بالاختزال ذلك النحتَ والاختصارَ للمصنفات والأعلام الواقع في كتب أهل التراث بقصد الاختصار ، وذلك من مناهج القدامى وعوائق المعاصرين ، مما حدا بكثيرٍ منا إلى العزوف عن التراث ورفضه رأساً ، وهذا يعني قطعَ صلة الخلف بالسلفً أساساً ، وذلك طمسٌ للهُوية الإسلامية .

ولأجل هذا وجب على محققي التراث أن يرفعوا عنه هذا اللَّبس والغموض في مصطلحاته ، مع التأني ومراعاة الدقة في ذلك ؛ لأن التراث كتب كذلك بشفرةٍ دقيقةٍ ومنهجيةٍ فائقةٍ ، فلا ينبغي العجلة في تبيينها ؛ لما يعتورها من اشتباهٍ في بعض الأحيان .

وقد أوقع ذلك التسرع كثيراً من المحققين المعاصرين في أخطاء فادحةٍ ، حيث ادعى بعضهم [2] أن رمز [أبنا] اختصارٌ لأنبأنا ، مع أن المتقدمين من المحدثين نصوا على أنها لا تختزل البتة ، وإنما ذلك اختصارٌ لأخبرنا ، إذ يقول الإمام النووي ـ رحمه الله تعالى ـ : « غلب عليهم الاقتصار على الرمز في حدثنا وأخبرنا ، وشاع بحيث لا يخفى ، فيكتبون من حدثنا : الثاء والنون والألف [ثنا] وقد تُحذف الثاء [نا] ، ومن أخبرنا : أنا ، ولا يحسن زيادة الباء قبل النون [أبنا] وإن فعله البيهقي » [3] .

---

(1) ذكر معظمَ هذه المصادر الدكتوربشّار عوّاد معروف ، في بحثه القيّم « ضبط النص والتعليق عليه » الطبعة الثانية ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت . 1408هـ ـ 1988م . 19 ـ 22 .

(2) وهو المحقق عبد السلام هارون ـ رحمه الله ـ في كتابه النفيس « قواعد الإملاء » طبعة المدني ، بمصر . 1986م . 44 .

(3) التقريب مع شرحه « تدريب الراوي » مرجع سابق . 2 . 86 .

وقد جمع الدكتور علي جمعة محمد ـ حفظه الله ـ في كتابه «المدخل» النحت الخطي في المذهب الشافعي والمذهب الحنفي، وكثيراً من الاختزالات العامة في كتب المصنفين من قدامى ومحدَثين، فأفاد إفادةً كبيرةً مما حفَّزني إلى جمع اختزالات الأعلام والمؤلفين في المذهب المالكي، وكنتُ جمعتُ بعضها فيما سبق، فأحببتُ أن أذكرها هنا مرتبةً على حروف المعجم كما يأتي:

ب ـ أحمد بابا التُنبُكْتي.

ت ـ التاودي بن سُودة.

تت ـ التَّتائي.

ج ـ محمد الجنَوي أو ابن ناجي عند بعض.

جس ـ محمد جسّوس.

ح ـ محمد الحطاب.

خ ـ خليل بن إسحاق.

خت ـ التتائي على المختصر.

خش ـ محمد الخَرَشي.

خيتي ـ إبراهيم الشُّبرخيتي.

د ـ أحمد الزرقاني أو أحمد زروق عند بعض.

ز ـ عبد الباقي الزرقاني.

س ـ سالم السنهوري. وعند زروق هو ابن عبد السلام الهواري.

شب ـ إبراهيم الشبراخيتي.

صر ـ ناصر الدين اللقاني.

ضيح ـ التوضيح. شرح على مختصر ابن الحاجب لخليل.

طفى ـ مصطفى الرِّماصي.

ع ـ ابن عرفة التونسي. أو ابن عبد السلام كما في التوضيح، أو يوسف بن عمر

الفاسي كما في شرح الرسالة لأبي الحسن .

عق ، عبق ـ عبد الباقي الزرقاني .

عج ـ علي الأُجهوري .

غ ـ ابن غازي المكناسي .

ق ـ محمد بن يوسف المواق . أو عبد الله بن مقداد الأقفهسي عند بعض .

ك ـ الفاكهاني . عمر بن أبي اليُمن .

م ـ محمد ميّارة الفاسي . وعند زروق هو تاج الدين بهرام .

مب ـ محمد البنّاني . مُحشي الزرقاني .

مق ـ ابن مرزوق التِّلِمساني .

ومما يقرب من هذه الاختزالات : تلك الإشارات الوجيزة للمصنفين والعلماء ، إما بالاقتصار على أسمائهم أو كُناهم ، أو بتلقيبهم ألقاباً تدل على مكانتهم بين أهل المذهب ، وفك هذه الرموز يحتاج إلى دقةٍ تفوق الدقة في فك الاختزالات ؛ لأنها تعتمد في الأساس على خبرة القارئ بأهل المذهب ، والممارسة الواسعة لمؤلفاتهم ، وقد كثرت أوهام المحققين جداً في تبيين تلك الإشارات ، حتى رُوي عن بعضهم قوله في تفسير مصطلح ابن لبون : « لم أجد من ترجم له فيما رجعتُ إليه من مصادرَ » وكما علق بعضهم على قول فقيه مالكي « وفي الجواهر » بقوله : « لم أجد عالماً بهذا الاسم » وعلق آخر على قول ابن ناجي : « وقال شيخنا أبو مهدي » بقوله « هو أبو سعيد عبد الرحمن ابن مهدي . . . وتوفي سنة ثمانٍ وتسعين ومئةٍ » مع أن الأول أبو مهدي وهو شيخ لابن ناجي المتوفَّى في القرن التاسع ، والآخر : ابن مهدي وهو من أهل القرن الثاني . والصواب أنه : أبو مهدي عيسى الغَبريني المتوفى سنة [813 هـ] أو سنة [815 هـ] .

وأذكر هنا بعض ما تداوله علماء المذهب من تلك الاصطلاحات :

- أبو محمد : هو ابن أبي زيد القيرواني .
- أبو زيد : هو عبد الرحمن بن أبي الغمر .
- أبو إسحاق : هو محمد بن القاسم بن شعبان .

ـ كتاب محمد : هو الموازية .

ـ مصطفى : هو الرِّماصي الجزائري ، أبو الخيرات .

ـ الناصر : هو ناصر الدين اللقاني .

ـ سالم : هو السنهوري المصري .

ـ حافظ المذهب ، أو زعيم الفقهاء : هو محمد بن رشد [الجد] .

ـ الشيخان : هما ابن أبي زيد القيرواني ، وابن القابسي ، علي بن محمد .

ـ الكتاب : هو المدونة .

ـ المجموعة : كتاب لمحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن عبدوس .

ـ الأشياخ : هم ابن أبي زيد القيرواني ، وابن القابسي ، وأبو بكر الأبهري .

ـ القاضيان : هما عبد الوهاب وابن القصار ، وقيل بدل ابن القصار : إسماعيل بن إسحاق الجهضمي .

ـ الأخوان : هما مطرِّف وابن الماجشون .

ـ القرينان : هما أشهب وعبد الله بن نافع المعروف بالصائغ .

ـ الصَّقليان : هما عبد الحق وابن يونس .

ـ القرويان : هما أبو عمران موسى الفاسي ، وأبو بكر عبد الرحمن .

ـ المحمدان : هما ابن المواز وابن عبد الحكم . وعند آخرين بدل ابن عبد الحكم ابن سحنون .

ـ المحمدون : هم ابن المواز وابن عبد الحكم المصريان ، وابن عبدوس وابن سحنون الإفريقيان .

ـ المتقدمون : هم من كان قبل ابن أبي زيد القيرواني .

ـ المتأخرون : هم من كان بعد ابن أبي زيد القيرواني ، وهو أولهم .

ـ المدنيون : هم من كان في المدينة كابن كنانة وابن الماجشون ومطرِّف وابن نافع وابن مسلمة ، ونظرائهم .

ـ المصريون : هم من كان في مصر كابن القاسم وأشهب وابن وهب وأصبغ بن الفرج وابن عبد الحكم ، ونظرائهم .

ـ العراقيون : هم من كان في العراق كالقاضي إسماعيل وابن القصار وابن الجلاب وعبد الوهاب وأبي الفرج والأبهري ، وأمثالهم .

ـ المغاربة : هم ابن أبي زيد القيرواني وابن القابسي وابن اللباد والباجي واللخمي وابن مُحرز وابن عبد البر وابن رشد وابن العربي ، وأمثالهم .

ـ ابن رشد : هو أبو الوليد محمد بن رشد [الجد] ولا يريدون به ابن رشد [الحفيد] .

ـ ابن عمر : هو يحيى بن عمر الأندلسي . وعند بعض هو يوسف بن عمر الفاسي .

ـ القرافي : هو شهاب الدين أحمد بن إدريس ، وقد يريدون به بدر الدين صاحب توشيح الديباج .

ـ القاضي إسماعيل : هو إسماعيل بن إسحاق الجهضمي .

ـ المبسوط : هو كتاب للقاضي إسماعيل بن إسحاق الجهضمي .

ـ الجواهر : كتاب لابن شاسٍ ، واسم الكتاب « الجواهر الثمينة » .

ـ الطراز : كتابٌ لسند بن عنان ، أحد فقهاء المالكية .

ـ الطُّرَر : كتابٌ لابن عات ، أحد فقهاء المالكية .

ـ ابن عبد السلام : هو محمد بن عبد السلام الهواري التونسي .

هذه جملةٌ من الألقاب والأسماء المختصرة التي كان يتداولها فقهاء المذهب المالكي ، قال عنها الدكتور عمر الجيدي ـ رحمه الله تعالى ـ « وهكذا نرى المالكية قد أكثروا من هذه المصطلحات وأغربوا بحيث لا نجد مذهباً يدانيهم في هذه الكثرة » [1] .

وفي هذا الكلام نظرٌ ظاهرٌ لكل من بحث في موضوع الرموز والاختزالات عند فقهاء المذاهب الأخرى ، لأن مصطلحات الحنفية تزيد عن مصطلحات المالكية بكثيرٍ ،

(1) « مباحث في المذهب المالكي بالمغرب » مرجع سابق . 268 . بعد أن ذكر شيئاً من تلك المصطلحات .

وقد ذكر منها الدكتور علي جمعة أكثر من مائتي مصطلحٍ مما هو خاصٌّ بالنحت الخطي فقط [1] ، ومثل هذا الادعاء يُعْوِزه في الغالبِ الاستقراء .

وأُردف هذا المطلبَ الأخير بمسألةٍ لها علاقةٌ وثيقةٌ بعلم المصطلح ، ألاَ وهي اصطلاحات الإمام مالكٍ في الأحكام الشرعية ؛ حيث عهد عنه ـ رحمه الله تعالى ـ استعمالُ ألفاظٍ غير صريحةٍ في ذلك ، مما أوقع بعضَ المتأخرين في الخلاف في تفسيرها وبيان معناها ؛ ولذا يعدّ حصرُ تلك المصطلحات وفحصُ معانيها عند فقهاء المالكية من أجلِّ الأعْمال التي تقدم للمذهب ؛ لما لها من الأهمية بمكانٍ .

ولْيُتنبه إلى أن البحث عن تفسير تلك المصطلحات لدى الفقهاء لا يعني تحديد معانيها عندنا وتجسيدها في قوالبَ ؛ لما في ذلك من التضييق على الخلق من حيث أُريدَ التيسير ، وإنما المراد دراسة مناهج الفقهاء في التعامل مع المصطلحات ؛ إذ قد يرد المصطلح الواحد بأكثر من معنىً ، فيأتي تارةً بمعنى التحريم ، وأخرى بمعنى الكراهة ، والذي يحدد أحدَها مسارُ القضية الوارد فيها ذلك المصطلحُ ، على أن هذا العمل من مالكٍ أو غيره ليس فيه تعميةٌ للأحكام الشرعية ، أو التردد في إنزال الحكم الشرعي على الواقع ، وإنما فيه تطبيقٌ واسعٌ لمقاصد الشريعة وتأكيدٌ على مرونتها .

واستعمال هذه الاصطلاحات يشير بوضوحٍ إلى تهيب علماء السلف وتورعهم عن الحكم بالحلال والحرام ، كما يشير إلى تطور مصطلحات الحكم الشرعي والتي لم تكن محددة في تلك الأزمنة ، وإنما استقرت في العصور المتأخرة على خمسة أحكامٍ ، هي الوجوب والحرمة والندب والكراهة والإباحة .

وأُورد هنا أمثلةً على بعض تلك المصطلحات :

1 ـ مصطلح « لا خير فيه » قاله مالكٌ ـ رحمه الله ـ في مسائل كثيرةٍ ، منها مسألة حكم بيع جزء صورة الحيوان ، كالوجه أو اليد . فقال ابن رشدٍ في تفسير هذا المصطلح : « قول مالك : لا خير فيه ، يدل على أنه كرهه ولم يحرمه ؛ لأن ما هو حرامٌ لا يحل ، فلا يعبر عنه بأنه لا خير فيه » وهذا تقعيدٌ سليمٌ من ابن رشدٍ في التعامل مع المصطلحات .

كما ورد هذا المصطلح في مسألة ما لو تم الصرف بين اثنين باقتراض كلٍّ منهما

(1) المدخل للدكتور علي جمعة محمد ، طبعة المعهد العالمي للفكر الإسلامي 1417 هـ ـ 1996م ص 105 .

من آخرَ ، وقد فسره أبو الحسن على المدونة بأنه حرامٌ ، وعلل ذلك بأنهما دخلا على الفساد والغرر .

2 ـ مصطلح « تَرْكه أحبُّ إليَّ » قاله مالكٌ فيمن اشترى أرضاً بحنطةٍ وزرعها المشتري من ذلك القمح ، فقال الأبياري : « ولم يقل مالكٌ في هذا الموضع « أكرهه » ولكنه قال : أَحب إليَّ ، ولم يبين سبب الاستحباب ، أي استحباب الترك ، ولا يصح أن يقال ما يستحب تركه يكره فعله ، كما لا يصح أن يقال ما يستحب فعله يكره تركه ، فإن صيام التطوع مستحبٌّ ، وليس الترك مكروهاً ، وكذلك غيره ، ولم يذكر مالكٌ سبب استحباب الترك . . . فالله أعلم بمراده بذلك » (1) .

بينما ورد هذا المصطلح عن مالك بلفظ « يتجنبه أَحب إليَّ » في مسألة بيع الجزرة من النصراني ليذبحها في عيدهم ، وفسره ابن رشدٍ بأنه مكروهٌ ، وليس بحرامٍ (2) .

3 ـ مصطلح « أستثقله » قاله مالك فيمن قال لأمته في صحته : كل ولدٍ تلدينه فهو حرٌّ ، فإنه يلزمه عتق ما ولدت ، واستثقل مالكٌ بيعها ، وقال : كيف بوعده . قال أبو الحسن : الاستثقال بمعنى الكراهة (3) .

4 ـ مصطلح « لا أعرفه » قاله مالك في مسائل هي من جنس المشروع ، كأذان الفذ ، وقراءة يس عند رأس الميت ، والقبض في الصلاة ، والتصدق بزنة شعر المولود ، وغير ذلك . وقد فسره ابن بشير وابن العربي ـ رحمهما الله تعالى ـ بأن مالكاً إنما أنكر وجوب ذلك ، لا أصلَ مشروعيته ، ومقتضى كلام ابن المواّق ـ رحمه الله ـ عدم اختصاص ابن بشير وابن العربي بذلك (4) .

---

(1) الأبياري : أبو الحسن ، الورع ـ تحقيق الدكتور فاروق حمادة ، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت . 1407 هـ ـ 1987م . 67 ـ 68 .

(2) البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التعليل لابن رشد ـ تحقيق الأستاذ أحمد الحبابي ، الطبعة الثانية ، دار الغرب الإسلامي . 1408هـ . 3 . 276 .

(3) تحرير الكلام في مسائل الالتزام للحطاب ، بتحقيق الدكتورعبد السلام الشريف ، دار الغرب الإسلامي . 1404هـ ـ1984م . 144 .

(4) نصرة القبض والرد على من أنكر مشروعيته في الفرض لأبي عبد الله محمد المسناوي ، المطبعة المهدية ـ تطوان . 1948م .

وهناك مصطلحاتٌ أخرى كثيرةٌ ينبغي الاعتناء بها ، وللعلامة ابن القيم ـ رحمه الله ـ كلامٌ مهمٌّ في هذا الشأن ضمن كتابه « إعلام الموقعين » .

وبعد أن كتبتُ هذا الكلام وجدتُ للأستاذ أمين الخولي ، كلاماً حسناً في الموضوع نفسه في كتابه « مالك بن أنس » حيث ذكر من مصطلحات مالك أيضاً : مصطلح « لا ينبغي » ومصطلح « لا بأس به ، ولا أرى به بأساً » ومصطلح « لا يحل » كما أشار إلى أن في مصطلح : لا خير فيه ، إشعاراً بمعنىً خُلُقيٍّ[1] .

ولا أدعي في هذا البحث بلوغ الغاية ، أو الجمع والاستيعاب لمقتضيات التعليق والتحقيق للتراث الإسلامي ، وإنما حسبي أن أشرتُ فيه لمهماتٍ من المسائل التي من شأنها أن تضيء لنا سبل دراسة التراث بصفةٍ عامةٍ والفقه المالكي بصفةٍ خاصةٍ ، وما كان فيه من صوابٍ فمن الله وحده ، وما كان فيه غير ذلك فمني ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً والحمد لله رب العالمين .

مصادر البحث

1 ـ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام ، لأحمد بن إدريس القرافي ، تحقيق عبد الفتاح أبوغدة ، طبع دار البشائر الإسلامية ، بيروت . ط ثانية . 1416هـ ـ 1995م .

2 ـ البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة ، لابن رشد (الجد) ـ تحقيق مجموعة من الأساتذة . ط ثانية . دار الغرب الإسلامي . 1408هـ .

3 ـ تحرير الكلام في مسائل الالتزام ، للحطاب . تحقيق دعبد السلام الشريف . دار الغرب الإسلامي . 1404 هـ 1984م .

4 ـ التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ، للنووي وشرحه « تدريب الراوي » ، للسيوطي ـ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ـ ط ثانية 1392هـ 1972م . نشر : المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .

5 ـ حاشية علي قصّارة على شرح بناني للسلم المرونق ـ ط أولى بالمطبعة الأميرية ، مصر . 1318 هـ

6 ـ دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس . ط الرابعة 1980م . نشر : مكتبة الأنجلو المصرية .

(1) « مالك بن أنس » ، أمين الخولي ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة . 680 ـ 689 .

7 ـ شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، لأحمد زروق الفاسي ،طبع المطبعة الجمالية . 1332هـ
8 ـ ضبط النص والتعليق عليه ، د بشار عواد معروف ، طبعة ثانية ، مؤسسة الرسالة . بيروت . 1408هـ ـ 1988م .
9 ـ قواعد الإملاء ، عبد السلام هارون ، مطبعة المدني بمصر . 1986م .
10ـ قواعد التصوف ، لأحمد زروق الفاسي ، صححه وعلق عليه محمد زهري النجار ، نشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط ثالثة ، 1409 هـ ـ 1989م .
11ـ مالك بن أنس ، لأمين الخولي . دار الكتب الحديثة ، القاهرة .
12ـ مباحث في المذهب المالكي في المغرب ، د عمر الجيدي . مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط . ط أولي . 1993م .
13ـ المدخل ، د علي جمعة محمد ، طبعة المعهد العالي للفكر الإسلامي ، 1417هـ ـ 1996م .
14ـ نصرة القبض والرد على من أنكر مشروعيته في الفرض ، لأبي عبد الله محمد المسناوي . المطبعة المهدية . تطوان . 1948م .
15ـ النكت على كتاب ابن الصلاح ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق ودراسة الدكتور ربيع بن هادي عمير ، دار الراية . الرياض . ط ثانية . 1408هـ ـ 1988 م .
16ـ نور البصر على خطبة المختصر ، لأحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي ، طبعة حجرية بفاس ـ المغرب . 1309هـ .
17ـ الورع ، لأبي الحسن الأبياري ، تحقيق د فاروق حمادة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت . 1407هـ 1987م .